مجلة الحوار الفكري ISSN: 1112-5144
مجلد: 14 عدد: 17 السنة: 2019 EISSN2600-6332

إستراتيجية الثورة الجزائريـــة في تجنيد المغرب العربي لتحريـــر الجزائر 1958-1960.

the strategy of the Algerian revolution in recruiting the Arab Maghreb to liberate Algeria 1958- 1960

أ د / عبد الله مقلاتي: جامعة المسيلة

abdalah.meguelati@univ-msila.dz

Received:01 /01/2019
Accepted:02/05/2019
Published:23/06/2019

الملخص:

في هذه المقال نحاول إبراز إستراتيجية الثورة الجزائرية في تجنيد المغرب العربي دبلوماسيا وسياسيا لتحرير الجزائر وتحقيق أهداف الثورة، وذلك في مرحلة حاسمة اتسمت بالجنوح للحلول السياسية للقضية الجزائرية، وقد استطاع القادة العسكريون أن يضعفوا من مكانة السياسيين، و كرست دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 مراجعة مبدئي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، وبذلك تم تغيير الإستراتيجية المنتهجة مع أقطار المغرب العربي عام 1958، وتم التأكيد على وحدة المغرب العربي وتوجيه سياسته لخدمة أهداف الثورة، وخلصنا من خلال المقال الى نتائج مهمة منها: أن اهتمامات وأهداف الثورة الجزائرية خلال مرحلة 1958 . 1960 وجهت بشكل واضح علاقاتها المغاربية، فقد رغبت بطموح في دعم إستراتجيتها السياسية والعسكرية مغاربيا، غير أن علاقاتها المتشابكة تأثرت بحدود الدعم المقدمة لها وبظهور المطامح والمصالح القطرية، وبالضغوط الفرنسية والغربية المسلطة على المنطقة، وأخذت خطوة المفاوضات ومسألة تدويل المشكلة الجزائرية أبعادا محلية ودولية انعكست على حجم التضامن الشعبي المؤازر

للقضية الجزائرية وعلى الموقف السياسي المتأرجح بين حتمية التضامن المغاربي والحصول على مكاسب قبل أن تجسد الجزائر استقلالها.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية المغرب العربي، تحرير، إستراتيجية.

Abstract:

In this article we try to highlight the strategy of the Algerian revolution in recruiting the Arab Maghreb diplomatically and politically to liberate Algeria and achieve the objectives of the revolution at a decisive stage characterized by the withdrawal of the political solutions to the Algerian issue. The revolution leadership oversaw the implementation of its policy. Between the fighters of the border army, and with the politicians of the Moroccans and Egyptians, and the military (Karim, Ben Tobal, Bosuf) could weaken the status of politicians, and devoted the National Council of Revolution in August 1957 a preliminary review of the priority of the political on the military and the inside abroad, The unity of the leadership and unity of direction, and we concluded the important results, including: that the interests and objectives of the Algerian revolution in the period of 1958 and 1960 clearly directed their relations Maghreb, wanted to aspire to support the political and military strategy of the Maghreb, but its interrelated relations affected by the limits of support provided to them and the emergence of ambitions and national interests , And the French and Western pressure on the region, and took the step of negotiations and the question of internationalization of the Algerian problem, local and international dimensions reflected on the size of popular solidarity supportive of the Algerian issue and the political position oscillating

between the inevitability of Maghreb solidarity and get Gains before you embody Algeria independence.

Keywords: Algerian revolution, Maghreb, liberation, strategy.

مقدمة:

اهتمت قيادة الثورة الجزائرية بمسألة تدويل القضية الجزائرية، واعتمدت فضاء المغرب العربي منطلقا وحليفا لتحقيق ذلك، بحكم أهمية هذا الفضاء ودوره في كسب المناصرة الدولية، فكيف رسمت الثورة الجزائرية إستراتيجيتها لاحتواء دعم المغرب العربي في تحقيق استقلال الجزائر وخاصة من الناحية الدبلوماسية والسياسية، هذا ما نحاول معالجته في مقالنا، مركزين على إبراز مكانة المغرب العربي في الإستراتيجية الثورية للجزائر خلال مرحلة الدراسة، وهادفين إلى إبراز مكانة المغرب العربي في إستراتيجية الثورة الجزائرية، وخاصة خلال المرحلة التي تميزت بمجيء الجنرال ديقول والدخول في المفاوضات وتزايد النشاط الدبلوماسي.

أولا . نحو تضامن أقوى لتوحيد المغرب العربي وتحرير الجزائر:

عرفت الثورة الجزائرية منذ عام 1958 تطورات عسكرية وسياسية حاسمة زادتها قوة وتنظيما، وأكدت لها أهمية ارتباطاتها المغاربية، ففي جوان 1957 خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس والمغرب مضطرة، وهناك وقفت على إمكانيات الثورة وقدراتها في القواعد الخلفية، وسهرت على تنفيذ سياستها، وفي ضل تنازع السلطة بحث قادة لجنة التنسيق والتنفيذ على نفوذ لهم بين مقاتلي جيش الحدود، ومع الساسة المغاربة والمصريين، وقد استطاع العسكريون (كريم، بن طوبال، بوصوف) أن

يضعفوا من مكانة السياسيين، و كرست دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 مراجعة مبدئي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، والحفاظ على وحدة القيادة ووحدة التوجه، وتقرر توسيع عضوية المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد ضمت هذه الأخيرة عناصر سياسية معتدلة مثل فرحات عباس ولكنها خضعت لهيمنة الثوريين العسكريين، واختارت القاهرة مقرا بحجة أن تونس والمغرب ليستا مؤمنتين، وأن القاهرة تحضى بمكانة سياسية تؤمن الدعم الدبلوماسي والإعلامي للثورة ([1]).

لكن هذه الوضعية والمكانة التي حازتها مصر لم تدم طويلا، وذلك لأن أهمية المغرب العربي بدأت تسطع بحكم مستجدات الأحداث السياسية، وتزايد نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في البلدان المغاربية، فهل عرفت إستراتيجيتها تغييرا في السياسات المنتهجة مع المنطقة المغاربية ؟.

لقد أدى لجوء قيادة الثورة إلى الخارج واشتداد الهجمة العسكرية الفرنسية إلى التفكير في تطوير آليات المواجهة، وتركزت اهتمامات الثورة في هذه المرحلة على بعدين استراتيجيين هما:

1. تعزيز الموقع العسكري لجيش التحرير الجزائري:رأى قادة الثورة أن مواجهة السياسة الفرنسية تتطلب جهدا عسكريا أكبر، خاصة في ظل التصلب والهجمة الفرنسية الشرسة على الشعب الجزائري، ورغم ما حققته حرب العصابات والأعمال الفدائية من نجاحات إلا أنها لم تسمح بإنجاز ديان بيان فو ثانية، وعليه كان التفكير

[1] انظر محمد العربي الزبيري:**تاريخ الجزائر المعاصر (1942 . 1992)**، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000 ص ،134 . 138

باتجاه تحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش نظامي وعصري يعتمد الوحدات العسكرية الكبرى ويتجاوز حدود المنطقة والولاية، والعمل على تجهيز هذه الوحدات بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة ([2])، وقد تأخر تجسيد قرار إنشاء قيادة موحدة للجيش نتيجة الصراع بين أقطاب لجنة التنسيق والتنفيذ،والمشاكل التي عرفتها قاعدة تونس والقاعدة الشرقية، وفي أفريل 1958 ولدت لجنة التنظيم العسكري المشتملة على فرعين احدهما في الشرق والأخر في الغرب وإن كانت لجنة الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين حققت بعض النتائج المهمة على مستوى الانضباط والتحديث فان لجنة الحدود الشرقية عرفت إخفاقا في إدارة مهامها، واتهم قادتها بالتقصير، وأدت محاكمتهم غير البريئة إلى إدخال جيش الحدود الشرقية في صراعات وفوضى([3])، الأمر الذي استدعى تدخل قادة ولايات الداخل والضغط أكثر على قيادة الثورة العليا من أجل تسخير كل الطاقات لتعزيز قدراتهم العسكرية، غير أن إغلاق الحدود بالأسلاك الشائكة جعل قيادات الداخل المحاصرة في حرج، في مقابل تعزيز قوة جيش الحدود، إذ تجمعت الفرق العسكرية والأسلحة على طول الحدود التونسية والمغربية وبوشرت مهمة تدريب وتنظيم الجيش، وهكذا تحول جيش الحدود الذي انتظم في عام 1960

[2] انظر محمد حربي : جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص. ص، 180 . 181.

[3] كان من نتائج التحيز في إصدار العقوبات وتمثيل قادة الأوراس والقادة الشرقية بتشجيعهم للدخول في مغامرة الانقلاب على الحكومة الجزائرية المؤقتة في أكتوبر 1958 ،وكان تمرد الجنود الموالين لهم، وعدم انصياعهم للقيادة الجديدة: انظر، الطاهر سعيداني : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص. ص، 192 . 193.

إلى قوة نافذة يحسب لها حسابها، وبحكم تواجده في التراب التونسي والمغربي وتوسع نشاطه، وأحيانا فإنه مثل عنصرا مهما في العلاقة مع سلطات البلدين المضيفين ([4]).

2ـ تفعيل النشاط السياسي: لقد أعلنت الثورة الجزائرية أن من أهدافها الأساسية تدويل المشكلة الجزائرية، والاعتراف بالنضال التحرري الذي تخوضه جبهة التحرير الوطني لأجل تحرير الشعب الجزائري من ربقة الاستعمار، وردا على الموقف الفرنسي الذي لا يقر بوجود شخصية جزائرية توجهت للعمل في الميدان الخارجي، وسجل المجلس الوطني للثورة أهمية العمل الخارجي في التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها، وضرورة تآزر مختلف الفعاليات لتأطير النشاط الخارجي خاصة المنظمات الجماهيرية، ودعا إلى إنشاء حكومة مؤقتة،ولم يكن من السهل الإعلان عن تشكيل حكومة في الخارج، ذلك أن الأمر يتطلب استعدادا كافيا وحسابات دقيقة تضمن نجاحها وبقائها، وحصل إجماع قادة الثورة على دخول المعترك السياسي بقوة، وتنشيط حملة دبلوماسية واسعة لإثبات الذات وجس نبض بعض الحكومات الصديقة([5]).

واهتمت قيادة للثورة بكسب التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية دوليا، وكان الاتجاه إلى الأمم المتحدة ضامنا لتدويل المشكلة الجزائرية، وأما دائرة الأحلاف فهي ترتكز أساسا على المغرب العربي والدول العربية والإسلامية، وعلى مجموعة الدول الآفرو آسيوية، والدول الصديقة المتضامنة مع القضية الجزائرية في أوربا الشرقية وأمريكا الجنوبية.

[4] محمد حربي: **المرجع السابق**، ص 213.

[5]: Ferhat ABBAS ; Autopsie d'une guerre، L'Aurore ،ed garnier freres، paris، 1981 ،p- p، 242-246

وقد تركز الاهتمام على دائرة المغرب العربي لارتباطها الوثيق بالثورة الجزائرية، ولأهميتها الإستراتيجية في كسب إفريقيا والعالم الخارجي، ومن اجل ذلك شددت دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 على تحسين العلاقات مع الدول المغاربية بما يثبت جبهة التحرير الوطني على الساحة الدولية ويخدم إستراتيجيتها ([6])، وقد لاحظت الدورة أن العلاقات تشكو نوعا من الفتور بدأ مع نيل تونس والمغرب استقلالهما، وان توصيات ميثاق الصومام بتنسيق العمل السياسي وإنشاء لجنة مشتركة لم تتجسد في الميدان،نتيجة عدم تجاوب الشقيقتين المستقلين،في حين أن المنظمات الجماهيرية بدأت تتحرك ببطء في هذا الاتجاه، وفسر هذا الموقف بانشغال تونس والمغرب باهتماماتهما القطرية على حساب مبدأ التضامن المشترك في تحرير شمال إفريقيا([7])، والحق أن لجنة التنسيق والتنفيذ قبل خروجها من الجزائر لم تفعل نشاطها المغاربي بالشكل الذي يكرس توصيات مؤتمر الصومام، ولم توفق في إرساء تنسيق سياسي محكم نتيجة فتور العلاقة مع الحزب الدستوري الحر وحزب الاستقلال.

لقد تأكدت الثورة الجزائرية منذ نهاية عام 1957 من أهمية البلدان المغاربية في خدمة إستراتيجيتها، إذ كانت المرحلة الجديدة تتطلب كسب الجماهير الشعبية وجعلها أداة للضغط على السلطات الحاكمة، والتحالف مع الأنظمة السياسية للحصول على دعمها، سواء في دعم قدرات الجيش العسكرية أو مساندة قضيتها

[6] انظر محمد العربي الزبيري : **المرجع السابق** ، ص.ص ، 144. 145

[7] **المرجع نفسه** ، ص.ص ، 144. 145

سياسيا، وهكذا حددت الأهداف الأساسية لإنجاح سياستها المغاربية في النقاط الآتية:

- إجراء لقاءات ومفاوضات مع السلطات التونسية والمغربية من أجل فض بعض المسائل الخلافية، خاصة فيما تعلق بضبط نشاط جيش التحرير على الحدود، ومسألة تمرير الأسلحة وحل الخلافات الطارئة، وقد عقدت عدة لقاءات في تونس بين جبهة التحرير الوطني وممثلي الجيش التونسي ولقاءات أخرى في المغرب لطفت أجواء العلاقات الى حد ما بين الطرفين إلا أن عقدة الإقليمية وفرض السيادة ظلت تؤثر على نشاط الجيش وعلى تمرير الأسلحة ([8]).

. إحياء مبدأ الكفاح المشترك من أجل التحرر الشامل لأقطار المغرب العربي، وغرسه في الضمير الشعبي، وتجنيد الجماهير الشعبية للضغط على الأنظمة السياسية التي حادت عن التزامات الكفاح المشترك ورضخت للضغوط الفرنسية.

. إقناع المغرب وتونس بسلامة موقف جبهة التحرير الوطني من أجل القضية الجزائرية، خاصة مبدأ الاعتراف بالاستقلال شرطا مسبقا للدخول في مفاوضات مع فرنسا، وتجنيدهما لمواصلة العمل على الساحة الدولية من أجل تجسيد وساطتها في حل القضية الجزائرية وفق ما أقرته الأمم المتحدة([9]).

إن هذه الأهداف وجهت إستراتيجية الثورة المغاربية، وفرضت نشاطا واسعا للجنة التنسيق والتنفيذ في المغرب العربي، إذ لم يقتصر على الجانب العسكري

[8] Ferhat ABBAS: op, cit, p-p، 208-209

[9] انظر محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق** ، ص. ص،151_152، ووثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959_1960، انظر تقرير السياسة العامة CNRA Microfiche C007 **A.N.A.**

والتسلح بل شمل الشؤون السياسية والإعلامية والاجتماعية، وأوجدت عدة مصالح ولجان تتبع مديريات لجنة التنسيق والتنفيذ، مهمتها الإشراف على شؤون الثورة المختلفة وتجسيد أهدافها المغاربية المرسومة، وكذا تنسيق العمل مع المؤسسات العسكرية والمدنية للثورة ومع سلطات البلدان المضيفة([10]) .

وقد زادت أهمية البلدان المغاربية بشكل واضح، إذ كانت فرق جيش التحرير الوطني مرابطة بالحدود وتستفيد من خدمات القواعد الخلفية، والمعابر الرئيسية للسلاح تمتد عبر أراضي ليبيا وتونس من جهة الشرق وعبر المغرب من جهة الغرب، كما أن حركة لجوء الجزائريين المهددين بويلات الحرب ازدادت حدتها، هذا فضلا عن وجود جالية جزائرية بأعداد كبيرة ووضعية متميزة كان بإمكانها أن تساهم بفعالية في خدمة إستراتيجية الثورة الجزائرية.

وتنفيذا لميثاق مؤتمر الصومام عاد الحديث عن مسألة التنسيق السياسي مع القوى السياسية والحزبية في تونس والمغرب، صحيح أن جبهة التحرير الوطني ما فتئت تطالب بتضامن "الأخوة" المغاربة إلا أن ظروف نهاية عام 1957 ومناسبة مشروع الوساطة ساعدت أكثر على إعادة طرح الموضوع، وإبداء مقترحات فعالة للتضامن والوحدة كانت قد أثبتت نجاحها مع المنظمات القطاعية والجماهيرية التي حسمت موضوع وحدتها([11])، وأكدت الهجمة الشرسة للاحتلال الفرنسي على الجزائر وعلى

[10] انظر تقرير عبد الحميد مهري المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1960.1959 **A.N.A.** CNRA Microfiche C002

[11] نشير أساسا إلى الوحدة النقابية العمالية التي ولدت في مارس 1958 والوحدة الطلابية التي أعلن عنها في أوت 1958 . انظر عبد الله مقلاتي : التضامن النقابي والطلابي المغاربي ودوره في مساندة القضية الجزائرية

الحدود التونسية والمغربية، ورفضه لمطلب الجلاء، وفشل مشروع الوساطة على وجوب إبداء تضامن مشترك لمواجهة عدو واحد، خاصة وان جبهة التحرير الوطني أكدت أن الحرب التي تخاض في الجزائر تتجاوز حدود هذا البلد، وأن تحقيق الأمن والاستقلال في الشمال الإفريقي مرهون باستقلال الجزائر، وأنه من واجب الشمال الإفريقي دعم انتصار الثورة "فالمغرب في حالة حرب،ولكي تكون لهذه الحرب كل إمكانيات النصر،لا بد أن تدعم من قابس إلى أغادير"([12])، وقد جاءت حادثة ساقية سيدي يوسف والاعتداءات الفرنسية على الحدود لتؤكد تصور جبهة التحرير الوطني لمشاكل الشمال الإفريقي الحقيقية .

وقد انتهزت الجبهة مسعى الوساطة التونسية- المغربية لتدعو إلى تنسيق سياسي مشترك خاصة في ظل تدويل القضية الجزائرية والاختلاف في وجهات النظر لمعنى الوساطة، وأرادت جبهة التحرير الوطني تجنب هذا التباين وتأكيد موقفها، ووضع النخب السياسية المغاربية أمام الأمر الواقع بدعوتهم إلى تنسيق سياسي أكبر، وتجسيد تضامن فعال في مواجهة السياسة الفرنسية([13]).

ومن أجل ذلك جاءت الدعوة إلى مؤتمر طنجة، في ظرف حساس للغاية وأحداث متسارعة، فكان فرصة ثمينة لجبهة التحرير الوطني لتكريس تضامن سياسي

1954. 1962، المجلة التاريخية المغاربية. مجلة محكمة تصدرها مؤسسة التميمي. تونس. العدد 134، مارس 2009، ص. ص 123. 139. www.fondationtemimi.tn

[12] انظر، **المجاهد** ع،25 (13 حزيران 1958)

[13] أنظر نص بيان لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 29 أكتوبر 1957، وزارة الإعلام والثقافة (الجزائر):): النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954.1962، طبع وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر،1979 ، ص. ص،131. 132

فعال مع الحزب الدستوري الحاكم في تونس وحزب الاستقلال المغربي المشارك في الحكومة المغربية، وإن كانت تدرك أن توحيد المعركة في هذه المرحلة لم يعد ممكنا إلا أنها هدفت إلى إرساء تضامن مغاربي مع الثورة الجزائرية يحقق تجنيد البلدين الشقيقين لخدمة الكفاح الجزائري وبناء علاقات قوية ومفيدة مع الحزبين الحاكمين في تونس والمغرب([14])، وقد حققت بذلك جبهة التحرير الوطني عدة مطالب كرستها بنود مؤتمر طنجة نذكر منها :

ـ تصفية رواسب الاستعمار، وجلاء القوات الفرنسية عن المغرب وتونس والتي كانت تساهم في الحرب على الجزائر.

ـ تشجيع مقترح إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب.

ـ الاعتراف بحق الشعب الجزائري في نيل استقلاله وإدانة الاستعمار والحلف الأطلسي.

ـ الشروع في إنشاء مؤسسات الوحدة المغاربية (المجلس الاستشاري والأمانة الدائمة)([15]).

إن المصادقة على هذه المطالب يعد انتصارا حقيقيا لإستراتيجية جبهة التحرير الوطني في إرساء التضامن المغاربي مع الكفاح الجزائري، ثمنته لتشحذ همم

[14] انظر محمد الميلي : مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص72

[15] انظر محمد الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص54.

شعوب المغرب العربي وتقوي الآمال في نفوس المناضلين الجزائريين وتؤكد أن مسالة استقلال الجزائر هي تحرير للمغرب العربي ودحر للامبريالية، وقد تشجعت القوى الشعبية والسياسية لمباركة قرارات المؤتمر،وطالبت تونس والمغرب بجلاء القوات الأجنبية، وبالتضامن مع القضية الجزائرية وإنهاء حرب الجزائر، وهكذا توفرت للثورة الجزائرية قاعدة دعم شعبية واسعة كانت كافية في انتظار ترسيم الحكومات التنفيذية للمقررات لضمان مناصرة طروحاتها وتأييد مطالبها، وجعلها أداة ضغط على الأنظمة السياسية المترددة و المتنصلة من خط طنجة([16]).

ولئن كانت الأنظمة السياسية المغاربية شعرت بخطورة المشاعر الثورية التي فجرها مؤتمر طنجة، وانصاعت للتهديدات الفرنسية حفاظا على مصالحها القطرية فإن جبهة التحرير الوطني اجتهدت في الحفاظ على خط طنجة، والدعوة إلى تضامن شعبي يحقق وحدة المغرب العربي وتحرير أقطاره من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية، وقد أدى مجيء ديغول للسلطة وانتهاجه لسياسة احتواء تونس والمغرب وضرب المشروع المغاربي إلى ظهور كثير من الخلافات والمشاكل مع الأقطار المغاربية تصدت لها الثورة الجزائرية بإستراتيجية مدروسة.

وقد خططت جبهة التحرير الوطني كذلك لمواجهة السياسة الديغولية وانعكاساتها المغاربية، واتخذت عدة قرارات سياسية مهمة، إذ واجهت السياسة الاندماجية، ودعت إلى مغربة القضية الجزائرية من أجل الاستقلال والوحدة، وتأكيد الاعتراف بجبهة التحرير الوطني وبمطالبها الشرعية، وحرصت على إظهار علاقاتها

[16] انظر، احمد ابن فليس :**السياسة الخارجية للجمهورية الجزائرية المؤقتة** : رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1986 ص 108 .

الودية مع نظامي تونس والمغرب، وفي سبتمبر 1958 اتخذت خطوة سياسية مهمة تمثلت في تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، التي أعطت شرعية وقوة أكبر للكفاح الجزائري، وأطرت علاقات التنسيق السياسي مع البلدان المغاربية وفق أسس جديدة([17]).

ثانيا . الجالية الجزائرية والمؤازرة الشعبية في خدمة السياسة التضامنية:

لقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني على نشاط الجالية الجزائرية والفعاليات الجمعوية في إرساء التضامن المغاربي، وفسحت المجال أمام القوى الشعبية لتقوم بدورها الفعال في تجنيد شعوب المغرب العربي وقواه الحية مع الثورة الجزائرية، خاصة وأن شعارات ومبادئ الكفاح المشترك والتحرير الشامل كانت تجند ورائها تعبئة شعبية تعاكس المواقف الرسمية التي لم تجسد تضامنا سياسيا تاما مع جبهة التحرير الوطني .

وقد حقق التضامن الشعبي مع كفاح الشعب الجزائري إجماعا عاما، لكن مسألة تفعيله واستغلاله تراجعت في المرحلة الأولى لاستقلال تونس والمغرب، وذلك رغم إلحاح مؤتمر الصومام على ضرورة رعاية التضامن الشعبي، واستغلاله في دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي.

[17] انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة المقدم في أوت 1959، والذي أورده حربي:
Mohammed HARBI : Les Archives de la revolution Algerienne ،ed، jeune Afrique ،Paris، 1981 P 261 ،

وقد تحققت بعض النتائج المهمة في ميدان التضامن الشعبي، منها إنشاء لجان شعبية تضامنية في الأقطار المغاربية([18])، وإظهار القوى الشعبية لتضامنها في مناسبات معينة([19])، وإقامة تنسيق وتعاون بين التنظيمات الجماهيرية المغاربية خاصة اتحادات العمال والطلبة والتجار([20])، ودعت صحافة جبهة التحرير الوطني إلى تعزيز هذا التضامن الذي يعبر عن وحدة قضايا شعوب المغرب العربي، ويستحيل الحد منه أو التعرض له "فهذا أمر طبيعي وواجب، وليست في العالم أي قوة تقدر على أن تقطعه أو تنقص منه"،وفي هذا تأكيد للفرنسيين وحتى الأنظمة الرسمية أن شعوب المغرب العربي تتضامن تلقائيا وبشكل مطلق مع قضية الجزائر، خاصة وأنها أكدت أن هذا التضامن سيزداد التحاما ليفتك بالاستعمار الفرنسي([21])، ونظرا لأهمية التضامن الشعبي في دعم ونصرة الثورة الجزائرية اهتمت جبهة التحرير الوطني برعايته وإظهاره في إطار وحدة الشمال الإفريقي، مستعينة في ذلك بمبادئ التضامن المشتركة، وبحتمية التضامن في هذه المرحلة الحاسمة، واعتمدت في ذلك على نشاط الجالية

[18] أقيمت كثير من اللجان الشعبية والقطاعية في المغرب وتونس، وأحيانا بإشراف الأحزاب السياسية ،غير أن أهم تجربة في هذا المجال هي تجربة لجنة مناصرة جيش التحرير الجزائري في ليبيا منذ عام 1956 .

[19] مثل إحياء أعياد الثورة الجزائرية ومساندة القضية الجزائرية في مواعيد محددة ، إذ دعا الشعبين التونسي والمغربي بمناسبة عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة إلى إضراب عام يوم 30 جانفي 1957 في تونس ، ويوم 1 فيفري 1957 في المغرب، انظر . عبدالله مقلاتي: الموقف التونسي من الثورة الجزائرية وانعكاساته على تطور العلاقات التونسية . الجزائرية، مجلة الحقيقة، عدد 16 (جويلية 2010)، ص ص 258. 288 .
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70240

[20] بذلت في هذا المجال جهود تنسيقية معتبرة من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس في فيفري 1956، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي ظهر في جويلية 1955 ،والاتحاد الوطني للتجار والحرفيين الذي أنشأ في سبتمبر 1956 .

[21] انظر **المجاهد** عدد 10 (5سبتمبر 1957)ص1

الجزائرية وعلى المنظمات النقابية والجماهيرية، والتي عملت وفق توجيهاتها ومبادئها، وساهمت في تفعيل الدعوة الى التضامن ووحدة الشمال الإفريقي.

كما تم تأطير الجالية الجزائرية المتواجدة في تونس والمغرب بغية الاستفادة من خدماتها، وكانت تمثل خزانا بشريا مهما (50 ألف في تونس و30 ألف في المغرب)، وتشمل عائلات مرموقة، وإطارات مكونة عملت مع سلطات الحماية واحتفظت بها حكومتا المغرب وتونس، وبعض هؤلاء بادروا لاحتضان الثورة والبعض الآخر طلبت جبهة التحرير الوطني خدماتهم الثمينة([22])، وقد استفاد بوصوف مثلا في المغرب من مساعدات هامة قدمها أمثال شانقريحا ومحمد خطابي، ورحال...الخ ([23])، وقدم الجزائريون المتواجدون في تونس وفي ليبيا خدمات متنوعة، كالتجنيد والدعاية وتمثيل الثورة وجمع المساعدات لها.

وقد عرفت قاعدة المغرب تنظيما محكما بفضل الجهود التي بذلها بوضياف والطيب الثعالبي،بإنشائهما للمنظمة المدنية للجبهة، وهي جهاز سياسي للتنظيم والدعم اللوجستيكي،أطرت جميع الجزائريين في مختلف الجهات في لجان وخلايا،يدفعون الاشتراكات ويلتزمون بنظام الثورة ويخدمونها بما يستطيعون تقديمه كل

[22] انظر، تقرير وزارة الداخلية المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959 . **A.N.A**. CNRA Microfiche C0 11

[23] Abd Elkarim HASSANI . **op.cit** .p 136. et LEMKAMI Mohamed :**Les Hommes de l'ombre** ,**Memoires d'un officier du MALG** ,ed ANEP, Alger 2004. p-p،262-263

في مجاله ([24])، ونظرا لنجاح تجربة المغرب طلبت لجنة التنسيق والتنفيذ الطيب الثعالبي للإشراف على المنظمة المدنية في تونس، وتمكن بعد أشهر من إرساء النظام في قاعدة تونس وتأطير جميع الجزائريين وتسخيرهم لخدمة الثورة الجزائرية([25])، وقد ساعد تنظيم هذه الجالية والإشراف المباشر على شؤون اللاجئين في إرساء تمثيل فعال أفاد الثورة الجزائرية، إذ عمل على تعبئة الرأي العام المغاربي وراء مساندة قضية الجزائر، وشكل أداة ضغط على الحكومة والسلطات المحلية، وفي ظل الحماس الذي فجره مؤتمر طنجة برز دور الجالية الجزائرية الهام في وتجنيد الجماهير وراء الأهداف الثورية التي رفعتها جبهة التحرير الوطني([26]) وبفضل ذلك أمنت الثورة الجزائرية مناصرة شعوب المغرب العربي لأهدافها المغاربية المشتركة.

وقدر كذلك للفعاليات الجماهيرية أن تلعب دورا رياديا في قضية التضامن الشمال إفريقي، وذلك بحكم نخبويتها وتجذر تضامنها، وقدرتها على تعبئة فئات واسعة من العمال والطلاب والتجار والحرفيين والفلاحين والكشافة والنساء...الخ، وقد دعت جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا مبكرا للتضامن مع الثورة الجزائرية، وأعربت الاتحادات النقابية المغاربية عن استعدادها الكامل لمؤازرة القضية الجزائرية، ومن أجل تفعيل هذه المبادرات وخدمة أهداف الثورة حثت جبهة التحرير الوطني منظماتها الجماهيرية على مراعاة البعد المغاربي في نضالها وتنسيق مجالات التضامن

[24] انظر تقرير وزارة الداخلية حول تنظيم فدراليات جبهة التحرير الوطني السابق **A.N.A.** CNRA Microfiche C011

[25] ا شهادة الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث .

[26] انظر الجنيدي خليفة وآخرون : حوار حول الثورة، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ج3، ج2 ، ص 241.

المشتركة ومناصرة القضية الجزائرية، وقام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بنشاط تنسيقي حثيث لقي تجاوبا من النقابتين العماليتين التونسية والمغربية اللتين أعلنتا منذ جويلية 1956 طموحهما في إنشاء نقابة شمال إفريقية موحدة، وأحييا في مناسبات عديدة مظاهر تضامنية مؤازرة للثورة الجزائرية([27])، وفي مارس 1957 نقل الاتحاد العام للعمال الجزائريين نشاطه إلى تونس وكذلك فعل الاتحاد الوطني للتجار والحرفيين، وأصبحا يديران نشاطهما في تونس ويلقيان تضامنا واسعا، وكانت الاتحادات النقابية المغاربية سباقة لإعلان وحدتها، إذ أعلن في فيفري 1958 عن اتحاد نقابات الشمال الإفريقي ودعت جميع القوى للمساهمة في تحرير الجزائر.

وكانت مساهمة الحركة الطلابية المغاربية فعالة في التضامن مع الطلبة الجزائريين ومناصرة القضية الجزائرية، وقد عمل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين على توطيد صلات التضامن المغاربية وبعث وحدة طلابية شمال إفريقية، وذلك على غرار التنظيم العريق الذي كان ينشط على مستوى الجامعات الفرنسية، ومع تزايد حجم التضامن الطلابي المغاربي مع الثورة الجزائرية دعت الاتحادات الطلابية الثلاث في أوت 1958 إلى مؤتمر بتونس، توج بإنشاء جامعة طلاب المغرب العربي([28])، وقد كانت خطوة هامة شجعتها الوحدة التي أعلنت في مؤتمر طنجة، ومثلت مكسبا مهما لنضال الحركة الطلابية الجزائرية والمغاربية، إذ أكد الطلبة وقوفهم إلى جانب القضية الجزائرية ودفاعهم عن مطلب الوحدة السياسية والتحرير الشامل والقطيعة مع المستعمر،وقد شكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ضغوطا وتحديات للحكومة المغربية

[27] انظر بتفصيل، بويحي سالم: العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946 إلى 1959 **المجلة التاريخية المغربية**، تونس ،العدد 43. 44 (نوفمبر 1984) ص . ص96.72

[28] انظر **المجاهد** ، ع 38 (28 أوت 1958) ص3 .

وهو يدعوها للمساهمة الفعالة في تحرير الجزائر و"تجسيد وحدة شعبية تقدمية بين أقطار المغرب العربي"([29])، وهكذا تجلت أهمية الحركة الطلابية والنقابية في قضايا الوحدة السياسية، والتضامن المشترك، وقد اهتم الاتحاد الطلابي الجزائري بخدمة مشروع وحدة شعوب المغرب العربي فضلا عن توفير الدعم والمؤازرة لنضال الطلبة الجزائريين وللقضية الجزائرية([30]).

وبدورها ساهمت الاتحادات النقابية والجمعاوية المغاربية في تعميق الشعور بالوحدة المغاربية، وتفعيل التضامن مع القضية الجزائرية، إذ آزرت نقابات التجار والحرفيين والمحامين واتحادات النساء القضية الجزائرية، ودافعت عن مشروع وحدة المغرب العربي([31])، وتكون بذلك الثورة الجزائرية قد نجحت في تجنيد القوى الشعبية والجماهير الواسعة لخدمة أهدافها ومطامحها في إنجاح مشروع وحدة شعوب المغرب العربي بعد أن خابت الآمال في القرارات السياسية،وهو مكسب مهم خدم إستراتيجية دعم ومؤازرة الثورة الجزائرية .

ثالثا . ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة وإستراتيجيتها المغاربية.

خرجت جبهة التحرير الوطني من مؤتمر طنجة بمكاسب لا يستهان بها، وقد كان الإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة إحدى النتائج المهمة، فبناءا على

[29] **المجاهد** ، ع 75 (22 أوت 1960) ص 2 .

[30] انظر ، يحي بوعزيز : دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني ،مجلة **الثقافة** ، ع 83 (سبتمبر . اكتوبر 1984) ص . ص281 . 285

[31] انظر بتوسع ما كتبناه في أطروحتنا للماجستير، مقلاتي عبد الله: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية** 1954 . 1962، دار بوسعادة، الجزائر، 2013، ص . ص، 253. 298

مباركة تونس والمغرب للمشروع، وتجاوبا مع المرحلة الدقيقة من عمر الثورة والتي تتهددها السياسة الديغولية رأت قيادة الثورة بعد استشارات موسعة أن تنشأ حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري وتقود كفاحه التحرري.

لقد سجلت قيادة الثورة في مؤتمر المهدية تملصا تونسيا ومغربيا من التزامات مؤتمر طنجة يرجع بالأساس إلى الخشية على سيادتها القطرية، والتأثر بالسياسة الديغولية التي خططت لضرب التحالف المغاربي، ورأت أن تستغل الاعتراف الحزبي والرسمي لتونس والمغرب بتمثيل لجنة التنسيق والتنفيذ في طنجة ومؤتمر تونس لتضع في أقرب وقت ممكن البلدين الشقيقين أمام الأمر الواقع، خاصة وأن الظرف كان حساسا للغاية([32])، وكان إنشاء حكومة مؤقتة أمر لا يستهان به تطلب إجراء الكثير من الاستشارات مع الدول الصديقة وحكومات المغرب العربي لتبلور موقفها في الوقت المناسب، وحتى وإن كان القرار جزائريا خالصا فإنه من الواجب إجراء استشارة واسعة بين قادة الداخل والخارج.

إن الخلافات التي فجرتها الخروقات المناقضة لقرارات طنجة جعلت الموقف المغاربي حاسما في مسألة الاعتراف بالحكومة المؤقتة، ذلك أن اعتراف جيران الجزائر بحكومتها المؤقتة سوف يمنعهم من التراجع ويدفعهم للتعامل مع الحكومة الشرعية في

[32] انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة المؤرخ في أوت 1959. Mohammed HARBI ، **op.cit** p 264،

القضايا المشتركة، ولا يمكنهم في هذا الوقت بالذات عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة نتيجة تزايد الضغط الشعبي المتضامن مع الجزائر([33]).

إن إنشاء حكومة مؤقتة والاعتراف الدولي بها يعني في الإستراتيجية المغاربية الجديدة محاورة حكومتي تونس والمغرب بلغة الند للند ووضعهما أمام الأمر الواقع، وهما اللتين اشتكيتا طويلا من عدم وجود تمثيل سياسي قوي يواجه لغة "الخارجين عن القانون" ووجدتا نفسيهما في حرج تواجهان حكومة جزائرية قائمة تطالبهما بتنفيذ قرارات طنجة وإقامة وحدة مغربية قبل حصول الجزائر على استقلالها، وأمام عدم التنكر صراحة لروح طنجة ستجد الحكومة الجزائرية المؤقتة في تحقيق غايتها، خاصة وإن التعلق بوحدة مع تونس والمغرب يظهر أمام الرأي العام الخارجي تكتلا دبلوماسيا مواجها لفرنسا، وبهذا الشكل تقع حكومتا البلدين في المصيدة ولا يمكنهما الاتفاق منفردتين مع فرنسا دون إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة، ودائما فإن خيار ضغط الشارع يعد ورقة مهمة عرفت جبهة التحرير الوطني كيفية استغلالها، وهي تجند معها تضامن شعوب المغرب العربي لدفع الساسة إلى تنفيذ مقررات طنجة والتضامن مع الجزائر([34]).

وتأكيدا على أهمية البعد المغاربي والعلاقات الأخوية أنشأت وزارة خاصة بشؤون شمال إفريقيا، أسندت لعبد الحميد مهري، وهو سياسي محنك كانت له علاقات واسعة مع النخب المغاربية، وقد حددت مهام الوزارة في رعاية مختلف شؤون

[33] انظر إسماعيل العربي: مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة المؤقتة ، مجلة **الباحث** تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، ع4 (نوفمبر 1986) ، مرجع سابق، ص 18 .

[34] محمد الميلي: **مواقف جزائرية**، مرجع سابق، ص ص،127.124

الثورة وتفعيل العلاقات مع الدول المغاربية، وفي هذا تأكيد على أهمية المنطقة في إستراتيجية الحكومة المؤقتة([35]).

وهكذا يبدوا لنا أن نجاح الحكومة الجزائرية المؤقتة بدأ عبر البوابة المغاربية لتفتح أمامه بعد ذلك آفاقا واسعة في المجال الإفريقي والدولي، ومثل هذا النجاح صدمة قوية لفرنسا، وقد فتح الآفاق لحماسة الشعب الجزائري والمناضلين، ولتجسيد أهداف الثورة على الصعيد الدولي، إذ أصبحت للجزائر منذ 19 سبتمبر 1958 مقومات الشخصية الدولية، الأمر الذي يساعد على رفع حرج بعض الدول المتعاملة مع الثورة الجزائرية، وعلى رأسها حكومات المغرب العربي، ولعل حكومتي تونس والمغرب لم تتفهم ذلك مما دعا الحكومة الجزائرية المؤقتة للتوضيح في مناسبات عدة أن نشاطها ومعاملتها تكتسي الصبغة الرسمية([36]).

لقد سببت السياسة الديغولية للثورة الجزائرية خلافات مع تونس والمغرب، وكانت الحكومة المؤقتة محرجة أمام موقف سياسي ظاهره التضامن، وواقعه الميداني تصرفات منافية لأبسط مبادئ هذا التضامن و ممارسات تعترض نشاط الثورة في القواعد الخلفية، كما لم يكن بمقدورها مسايرة ظاهر التصريحات المعلنة وجني نتائج سلبية في الميدان، ولم يكن في وسعها الجهر بالحقائق والدخول في صدام مع حكومتي تونس والمغرب، لأن سياسة المصادمة تخلف نتائج وخيمة على نشاط الثورة والعلاقة مع النظامين التونسي والمغربي، إذ يسهل عليها اتهام الثورة الجزائرية بالتدخل في

[35] شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث الجزائر العاصمة، 7 أوت 2005.

[36] انظر، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تطور العلاقات الجزائرية. التونسية، أفريل 1960
Mohammed HARBI: **op**. **cit** p- p 450 - 451 ،

شؤونهما الداخلية، ويتخذانها مبررا لضرب وتعطيل نشاط الثورة وحجة للتملص من الاتفاقات المشتركة ومشروع الوحدة([37]).

وبفضل هذه السياسة تخطت الحكومة الجزائرية المؤقتة أزمات خطيرة وحافظت على علاقاتها المغاربية، وقد سعت إلى طمأنة النظامين التونسي والمغربي أنها ستقنن نشاطها وتبعده عن الأنظار قدر الإمكان، وأنها ستعمل بتكتم حتى لا تشعر الأنظمة أن نشاطها ومؤسساتها تشكل دولة داخل دولة، وتأكيدا على شرعية تمثيلها ومن أجل تجاوز الخلافات اقترحت الحكومة الجزائرية المؤقتة على تونس والمغرب إرساء تنظيم قانوني لعلاقاتها، وذلك بالتصديق على عدة اتفاقيات، منها العسكرية الخاصة بتنظيم توزع قوات جيش التحرير على الحدود ونقل الأسلحة،والمالية الخاصة بدخول الأموال والسلع والعتاد،والمدنية التي تقنن وجود الجالية واللاجئين الجزائريين([38])، وعلى الرغم من أنها لم تلق التجاوب مع هذا المطلب إلا أنها ظلت تؤكد أنه الإطار المضمون لتجاوز الخلافات، وأن روابط الأخوة والتضامن الشعبي تملي على السلطات الرسمية احترام نتائج الاعتراف بسلطة الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تحترم سيادة البلد المضيف، خاصة وأن أغلب المشاكل ناتجة عن وجود مؤقت لمؤسسات الحكومة الجزائرية المؤقتة واللاجئين وجيش الحدود([39])، وحرصت كذلك على التهوين من حدة

[37] انظر، محمد الميلي : **المرجع السابق** ،ص، 121

[38] انظر،تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس . Mohammed HARBI.: **op. cit** p 450

[39] Mohammed HARBI : **op. cit** ، p- p، 450 - 451

بعض المشاكل، والدعوة إلى تأجيل بعض القضايا الخلافية إلى مرحلة الاستقلال والتوجه بتضامن نحو إظهار الوحدة والمصلحة المشتركة ضد العدو المشترك([40]).

وقد كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة مدعوة باستمرار إلى تأكيد احترام سيادة البلدان المغاربية المضيفة لنشاطاتها، وبمقابل ذلك كانت تسعى إلى تحسين العلاقات المغاربية وتثمين علاقات التضامن الشعوبية، وقد أكدت أن المصلحة المشتركة تقتضي إلى جانب تحرير الجزائر تدعيم استقلال تونس والمغرب حتى يتسنى بناء وحدة مغاربية حقيقية، ودعت باستمرار وجوب إبداء تضامن "الأخوة المغاربية " المرسخ في قرارات طنجة، آخذة بالاعتبار ترابط قضايا المغرب العربي وأفضال الثورة الجزائرية على توطد استقلال تونس والمغرب تدريجيا، إذ أوردت في إحدى تقاريرها السياسية المهمة تأكيد على "أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يجب أن تسمح في حقوق الشعب الجزائري، متيقظة يجب أن تفرض احترامها"([41])، ومن أجل كسب التضامن الشعبي والضغط على الموقف الرسمي، تم تجنيد مؤسسات الحكومات المؤقتة، ومختلف الفعاليات الجماهيرية للدعاية والتعبئة، فكانت تشرف على أيام التضامن وأعياد الثورة الجزائرية في بلدان المغرب العربي، وتنسق إحيائها وتنظيمها في تجمعات خطابية ومظاهرات واحتجاجات مع الأحزاب المغاربية والقوى الشعبية كالاتحادات النقابية والطلابية...الخ، وضمنت بذلك هدفا أساسيا هو تجنيد شعوب المغرب العربي وراء دعم الكفاح الجزائري ومشروع وحدة المغرب العربي([42])، وهو أمر لم تتفطن له

[40] انظر، احمد ابن فليس: **المرجع السابق** ص. ص ،127. 128

[41] انظر، التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة، أوت 1959 :Mohammed HARBI **op,cit** , p 258،

[42] شهادة مهري عبد الحميد ،مقابلة مع الباحث .

الأنظمة السياسية التي تدخلت متأخرة لمراقبة وتأطير هذا التضامن الشعبي حتى لا يحيد عن الأهداف المرسومة.

ونخلص أخيرا إلى أن إستراتيجية الثورة الجزائرية شددت على التكيف مع الوضع الجديد وإنجاح سياسة التهدئة في علاقاتها المغاربية، وذلك حفاظا على استمرارية الدعم الرسمي والتضامن الشعبي وعلى المكاسب الإقليمية والدولية المفيدة للقضية الجزائرية، وهكذا فإن التعويل على حماسة التضامن الشعبي التي فجرها مؤتمر طنجة كان بإمكانه أن يتجاوز التراجع الرسمي المسجل في مؤتمر المهدية، والذي لم يكن من الحكمة مواجهته بسياسة التشدد والتجذير حفاظا على مصالح الثورة.

رابعا بعد العلاقات المغاربية في سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة

قررت للحكومة الجزائرية المؤقتة على اثر تلك النجاحات التي حققتها السياسة الديغولية إعادة النظر في علاقاتها مع بلدان المغرب العربي، ورسم إستراتجية تمكنها من تجنب الأفخاخ التي وضعها ديغول لضرب الثورة الجزائرية، وعليه صبغت العلاقات الجزائرية- المغاربية بملامح جديدة تتمثل في نشدان وحدة المغرب العربي وخدمة أهداف الثورة الجزائرية، وإظهار قوة التضامن المغاربي المساند للقضية الجزائرية

تفيد قراءة متأنية في تقارير بعض قادة الثورة المقدمة للمجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة أن هنالك اختلافا واضحا في تقييم العلاقات المغاربية، بين منتقد وناقم على موقف النظامين التونسي والمغربي، وبين مقدر للمسؤوليات

القطرية وللسياسة الواقعية لهذين البلدين، وداع إلى إرساء سياسة قطرية براغماتية تأخذ في الاعتبار تحقيق إستراتجية الثورة الجزائرية في عرقلة المفاوضات([43])

لقد تسببت الخلافات والمشاكل التي صدمت بها الثورة الجزائرية في تذمر كثير من قادتها خاصة العسكريين منهم، في حين تغلبت حكمة السياسيين في فض أعقد المشكلات وتسويتها وديا مع المسؤولين السياسيين، وقد ردت الحكومة المؤقتة أسباب تلك الخلافات إلى التحسس من تزايد نشاطات الثورة العسكرية ومن تجذر توجهها الثوري والإيديولوجي، وأكدت أن السياسة الديغولية زادت في تفجير الطموحات القطرية لتونس والمغرب وساهمت في إظهار معاداتها للثورة الجزائرية([44]).

ويوضح التقرير الذي أعده احمد بومنجل في أوت 1959 أهمية اعتماد المغرب العربي كواجهة للتصدي للسياسة الديغولية الشرسة، واعتمادا على دورها التاريخي في تحرير المغرب العربي وإفريقيا فهو يحث الجزائريين للمطالبة بتضامن تونس والمغرب في معركتهم المصيرية، ويتوجب على المسؤولين الجزائريين إدارة علاقاتهم المغاربية من منطلق قوة والتصدي للمشاكل التي يتسبب فيها التونسيون والمغربيون،

[43] انظر تقارير دباغين المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة والمؤرخ في 5جانفي 1960.**A**.**N**.**A**، CNRA ، microfiche C012

[44] انظر تقرير فرحات عباس المقدم لمجلس الحكومة الجزائرية المؤقتة حول مهمته في المغرب والمؤرخ في 11 جويلية 1961 GPRA ; B 3 DOS 3_3 :**A**.**N**.**A**.

" إن الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يجب أن تسمح في حقوق الشعب الجزائري، متيقظة يجب أن تفرض احترامها"([45]).

لقد أدى النقاش خلال دورة المجلس الوطني للثورة إلى ضرورة توجيه العلاقات المغاربية لخدمة إستراتجية الثورة خلال المرحلة المقبلة، وذلك بعدم مصادمة المواقف المغاربية، وإتباع سياسة مهادنة تسمح أولا بإظهار المؤازرة المغاربية للقضية الجزائرية رسميا وشعبيا وإعادة بعث مشروع وحدة المغرب العربي، وتؤدي ثانيا إلى الاستفادة من المساعدات والتسهيلات التي تضمن صمود الجزائريين في معركتهم، وقد أدى تسيير الأزمات مع البلدان المغاربية وفق هذا التصور إلى طمأنة القادة السياسيين على سيادتهم وعلى عدم تدخل الثورة الجزائرية في شؤونهم الداخلية([46])، وارتكز الجهد على تجنيد القاعدة الشعبية وراء الطموحات الثورية، وذلك بالدعوة لتجسيد الوحدة والتضامن مع معركة الجزائر وإيجاد قواسم إيديولوجية مشتركة مع القوى الثورية خاصة التيار القومي الذي تزعمه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب، حيث تم التأكيد على ضرورة إيجاد تقارب يسمح بدعم الثورة الجزائرية، "ينبغي طمأنة شركائنا بخصوص منظوراتنا الاقتصادية بعد الاستقلال، عن طريق البرهنة لهم على انه سيكون في وسعهم الاستفادة من استثمار موارد الأرض الجزائرية، إذا التزموا معنا بمزيد من

[45] انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة اوت 959 ،258 : Mohemmed HARBI **op cit**, P

[46] انظر شهادة عبد الحميد مهري .مقابلة مع الباحث

الحزم..."([47])، وقد نجحت هذه السياسة في تجنيد القوى الشعبية والجماهيرية لمؤازرة الثورة الجزائرية والضغط على القادة السياسيين لإظهار التضامن الفعال معها، حتى أن هذه القوى الجماهيرية في المغرب لوحت بربط مصير نضالها بنضال الشعب الجزائري خدمة للتضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية([48])، وأبدى الشعب الليبي ولجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر ضروبا مختلفة من التضامن ونجحت في بلورة خطوة مقاطعة فرنسا اقتصاديا([49])، كما أن المعارضة التونسية دعت بورقيبة بعد أن تم التنديد بسياسته لإبداء ليونة في مواقفه، ووعد قادة الثورة الجزائرية بالتجاوب مع مطالبهم التضامنية([50])، وإن كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة استطاعت تجاوز مشكلاتها العالقة مع تونس والمغرب بعقد اتفاقيات تعاون مشتركة، والدعوة إلى وحدة مغربية متضامنة ضد الاستعمار والامبريالية فان سياسة التهدئة التي سلكتها سمحت باستمرار مظاهر التضامن الشعبية مع الجزائر، وضمنت عدم تدخل الساسة للحد من هذا التضامن أو عرقلته، وقد أحست الأنظمة السياسية بضغوط هذا التضامن لكنها لم تكن تتصور أن الجزائر الثورية تلقى على مشارف استقلالها مثل هذه الحماسة الشعبية.

---

[47] انظر محمد حربي: **المرجع السابق** ، ص 208 ، وتقرير برنامج السياسة الدولية وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 . 1960) microfiche C008 : CNRA : **A.N.A.**

[48] المهدي ابن بركة : **الاختيار الثوري في المغرب** ، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص77.

[49] انظر، محمد الصالح الصديق : دورالشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر،ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص . ص 96 . 97

[50] انظر، عبد الجليل التميمي وآخرون : **شهادة احمد بن صالح السياسية**، مرجع سابق ، ص . ص، 106.105

لقد اتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة عدة خطوات سياسية مهمة لإعادة طرح مشروع الوحدة المغاربية وإرساء علاقات التضامن الفعالة، وارتكزت هذه الخطوات في النقاط الآتية:

– الدعوة إلى جلاء القوات الفرنسية عن تونس والمغرب باعتبارها تساهم في فرض الامبريالية الغربية على المنطقة، وتشارك في الحرب المسلطة على الشعب الجزائري، وقد كان الجلاء مطلبا جماهيريا يثير الحماس الثوري ويحرج الأنظمة السياسية .

– المطالبة بالمقاطعة الاقتصادية لفرنسا وهذه الخطوة تعبر عن التضامن الفعال مع الثورة الجزائرية، وتشكل ضغطا حقيقيا على الحكومة الفرنسية، وإن كانت حققت نجاحا في ليبيا فان التلويح بها شكل تهديدا للعلاقات الرسمية التي تربط تونس والمغرب بفرنسا.

– طرح مشروع المتطوعين لدعم الكفاح الجزائري، وهو مشروع يسهم في تفعيل التضامن الشعبي، ويدفع تجاوب السلطات الرسمية معه إلى تضامن اكبر مع الثورة الجزائرية، وهكذا جند أبناء المغرب العربي للمساهمة المباشرة في معركة الجزائر تأكيدا على التضامن المشترك، وقد سمحت السلطات الرسمية بمبدأ السماح لدخول المتطوعين الأجانب إلى الحدود التونسية والمغربية، وكل هذا اظهر اصطفاف المغرب العربي الشعبي والرسمي وراء القضية الجزائرية.

إن هذه الإجراءات المدروسة أكدت تحمس الجماهير المغاربية لقضية استقلال الجزائر، ودعمت مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة في الاستفادة من الدعم الرسمي الضروري لاستمرار نشاطها في بلدان المغرب العربي، وقد أوضحت اللقاءات

الحكومية والاتفاقيات المشتركة استعداد المغرب العربي للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية في هذه المرحلة، وبذلك استطاعت هذه الإستراتجية أن تكسب تضامن المغرب العربي، وان تفشل المخطط الديغولي الرامي لتسخير تونس والمغرب والمجموعة الإفريقية ضد الجزائر، وفرض الحل السياسي الذي تراه مناسبا([51]) .

لقد صمدت دبلوماسية الحكومة الجزائرية المؤقتة أمام المناورات الفرنسية التي استغلت الطموحات العريضة لساسة المغرب العربي والاختلافات التي تفصلهم عن قادة جبهة التحرير الوطني، وقد لوحت فرنسا مثلا بمشروع التقسيم وحثت بورقيبة ومحمد الخامس على دفع الجزائريين لوقف القتال قبل الدخول في المفاوضات، وجندت المجموعة الإفريقية لتأييد الطرح الفرنسي في منح الجزائر استقلالا مجزئا أو شكليا، وأهم وتر حساس ناورت حوله الدبلوماسية الفرنسية لإرباك العلاقات المغاربية هو ملف الصحراء، فأمام المطامح التي كانت ترافع عنها تونس والمغرب وتفاقم مشكلة الحدود طرح مشروع أفرقة الصحراء، الذي يقوم على فكرة أن الصحراء ليست أرضا جزائرية بل هي اكتشاف فرنسي، وأن ثرواتها ملك مشاع ستستغلها فرنسا بالتعاون مع البلدان المجاورة لها، واستمال المشروع المحبوك بدقة تونس والمغرب وقوى الحجة الفرنسية في معترك المفاوضات، الأمر الذي جعل الرئيس فرحات عباس يستفيض في شرح مخاطر هذا المشروع بالقول: "إن الغاية من وراء ذلك هي محاصرتنا والدفع بنا للدخول في نزاعات ليس فقط مع الفرنسيين

[51] انظر ،محمد الميلي: **مواقف جزائرية**، مرجع سابق ، ص. ص 167-168 .وتقرير السياسة العامة للمجلس الوطني للثورة (1959-1960) CNRA, microfiche C0017; **A.N.A.** ,

لانتزاع الاعتراف بوحدتنا الترابية، ولكن أيضا مع الجيران، في حين أن التضامن معهم يجعل من المحرج جدا الدخول معهم في نزاعات أو أزمات"([52]).

ولم تكتف الحكومة الجزائرية المؤقتة بالتنبيه على خطورة المناورة الفرنسية، ورأت من الأفيد تحديها بمشروع معاكس يدعو المغرب العربي إلى استغلال مشترك لثروات الصحراء الجزائرية، واستطاعت بواسطته أن تربك المخطط الفرنسي-الإفريقي الرامي إلى محاصرة الثورة الجزائرية، وإثارة جيران الجزائر ضد أهدافها([53])، وهكذا كفل عرض الاستغلال المشترك لثروات الصحراء المتزامن مع الدعوة لوحدة المغرب العربي كسب عدة أطراف مناصرة لأطروحة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأجل مشكلة الحدود مع الجيران إلى ما بعد استقلال الجزائر، الأمر الذي ساعد على دخول المفاوضات من منطلق قوة، ومن اجل إرغام العدو للتراجع عن مخطط فصل الصحراء اتخذت عدة إجراءات دبلوماسية وعسكرية، منها الضغط على الدول الإفريقية المساندة للأطروحة الفرنسية ومنها تونس بورقيبة، وشرح وجهة النظر الجزائرية أمام الدول الإفريقية والقيام بمبادرات في الداخل لتعزيز حضور الثورة مغاربيا وإفريقيا، وقد جاء مشروع الجبهة الجنوبية ليخدم هذه الإستراتجية، فهو يؤكد على

[52] انظر تقرير فرحات عباس حول زيارة وفد الحكومة إلى المغرب مؤرخ في 11 جويلية 1961، .**A**.**N**.**A** GPRA ; B3: DOS 3-3:

[53] انظر مذكرة جبهة التحرير الوطني حول الصحراء، مؤرخة في جوان 1961، ، DOS, B 182 ، .**A**.**N**.**A** GPRA،

البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ويثبت حضور جبهة التحرير الوطني في أقاصي الصحراء ويدعم السيادة الجزائرية على الصحراء([54]).

لقد تطلبت معركة الصحراء إضافة إلى إنشاء الجبهة الجنوبية إثراء للبعد الإفريقي والمغاربي، أفضى بمنظري الثورة إلى ربط المغرب العربي الموحد بإفريقيا كما هو واضح في مقررات الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، وبدرجة لا تقل عن ارتباطه بالوطن العربي والإسلامي([55])، وأكدت الدورة الثالثة للمجلس على ضرورة إشادة وحدة مغاربية متينة خالية من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية وعلى إرساء علاقات وطيدة مع القوى الثورية لبناء وحدة حقيقية وتجاوز العراقيل التي واجهت مشاريع الوحدة المغاربية([56])، وسوف يدعو برنامج طرابلس إلى العمل الوحدوي باعتباره اختيارا ايدولوجيا وسياسيا واقتصاديا ينبثق عن القوى الطلائعية والمنظمات الجماهيرية، ويهدف إلى الضغط على الطبقات الحاكمة والامبريالية الأجنبية([57])، وهذا التوجه الإيديولوجي سيرفعه عسكريو هيئة الأركان العامة بهدف نشر أفكارهم الثورية في المغرب العربي، وإيجاد تحالفات تضايق السلطات الحاكمة التي لم تكن في خدمة شعوبها بقدر ما هي في خدمة الامبريالية الأجنبية، وهكذا فان وحدة المغرب العربي أعطي لها مفهوما جديدا يقوم على طموح الجماهير للتغيير الاجتماعي

[54] انظر تقرير اللجنة العسكرية لإعداد استراتيجية جيش التحرير الوطني ، ; **A**.**N**.**A**. GPRA microfiche 23

[55] انظر محمد العربي الزبيري :**المرجع السابق** ، ص 190

[56] **المرجع نفسه**

[57] انظر تقرير السياسة العامة للثورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1962 . **A**.**N**.**A**. CNRA microfiche C038

والاقتصادي، وبمواجهة الأنظمة الحاكمة، وعندما ستصبح الجزائر المستقلة ملجأ للمعارضتين التونسية والمغربية ستأخذ العلاقات المغاربية مظهر التدهور والمصادمة مثلما حدث في حرب الرمال، وقد فجرت الاختلافات الإيديولوجية للأنظمة الحاكمة من جديد خلافات العسكريين مع سلطات البلدين المجاورين زمن الكفاح المسلح، إذ لا يمكن تناسي تلك المضايقات والمعاملات المجحفة في حق ثوريين يواجهون أشرس القوى الأجنبية الامبريالية

إن قيادة الثورة الجزائرية ومثلما تطلعت إلى الوحدة المغاربية أعطت العلاقات الثنائية أهمية اكبر، ذلك أن الخصوصيات القطرية المفروضة تطلبت سياسة متميزة تجاه كل قطر، ففي المغرب وازنت في بناء نسق علاقاتها بين سلطة العرش ونفوذ التوجه التقدمي الناشئ، وكان لا بد من الحفاظ على العلاقات الرسمية مع ليبيا وتونس وتأكيد كسب التضامن الشعبي، ولم تكن التزامات العلاقة مع المغرب لتفرض قيودا على إرساء العلاقة مع النظام الموريطاني المحاصر مغربيا.

ونظرا لأهمية نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدتي تونس والمغرب ارتبطت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعلاقات وثيقة مع سلطات البلدين في المجالين السياسي والعسكري، فتم توقيع اتفاقية تعاون مع المغرب في أفريل 1960 واتفاقية أخرى مع تونس في ديسمبر 1960 وحافظت على أهمية ليبيا البالغة في مجال التسليح والإمداد، أما موريتانيا فان استقلالها المتأخر وبعدها عن ساحة المعركة لم ينتج علاقات متشابكة، فظلت على حيادها إلى أن حركتها قضية الصحراء.

وعموما فقد نجحت إستراتجية الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال هذه المرحلة في تحقيق جملة أهداف سياسية وعسكرية، يمكننا رصدها في النقاط الآتية:

– إرساء علاقات وطيدة مع الأنظمة السياسية أفضت إلى كسب موقفها وتأكيد دعمها لسياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة وتجنيد تضامن شعبي ملتحم ومؤازر للثورة الجزائرية .

– إظهار المغرب العربي واجهة متضامنة مع كفاح الجزائر ومناوئة للسياسة الفرنسية، وذلك برغم الاختلافات الإيديولوجية والأزمات المؤثرة على علاقات أقطاره بالثورة الجزائرية، وقد فرض التضامن المغاربي تجاوز التناقضات المصلحية من أجل مواجهة العدو المشترك وإظهار المغرب العربي أمام الرأي العام كتلة موحدة لا خروق فيها .

– تعبئة التضامن الشعبي وراء الأهداف الثورية والتقدمية خاصة وأن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني الثورية والشعبوية ساهمت في بعث تيار مناصر لقضايا التحرر ومناهض للامبريالية ومدافع عن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وقد وقفت بعض الأحزاب والمنظمات العمالية وراء هذه الإيديولوجية وربطت مصيرها بنجاح الثورة الجزائرية، وهكذا شهدنا مظاهر تضامن واسعة وقرارات ثورية مؤازرة ومدعمة لمطالبها ومطامحها وخاصة مسالة تحقيق الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي.

– العمل على تفعيل قدرات جيش التحرير الوطني، وذلك من خلال تسهيل مرور الأسلحة والتجهيزات والمتطوعين الأجانب ووضع حد للمضايقات التي يتعرض لها جيش الحدود وقواعده الخلفية، وقد اهتمت الحكومة الجزائرية المؤقتة بدعم القدرات العسكرية بقدر اهتمامها بالبحث عن الحلول السلمية للمشكلة

الجزائرية، وتلقت من تونس والمغرب وليبيا تجاوبا مشجعا ولكنه لم يكن في مستوى طموحاتها الثورية.

الخاتمة:

وعليه ومن خلال دراستنا لإستراتيجية الثورة الجزائرية مغاربيا نؤكد أن اهتمامات وأهداف الثورة خلال مرحلة 1958 . 1960 وجهت بشكل واضح لتطوير علاقاتها المغاربية، فقد رغبت بطموح في دعم إستراتجيتها السياسية والعسكرية مغاربيا، غير أن علاقاتها المتشابكة تأثرت بحدود الدعم المقدمة لها وبظهور المطامح والمصالح القطرية، وبالضغوط الفرنسية والغربية المسلطة على المنطقة.

وقد أخذت خطوة المفاوضات ومسألة تدويل المشكلة الجزائرية أبعادا محلية ودولية انعكست على حجم التضامن الشعبي المؤازر للقضية الجزائرية وعلى الموقف السياسي المتأرجح بين حتمية التضامن المغاربي والحصول على مكاسب قبل أن تجسد الجزائر استقلالها، ونظرا لخصوصية العلاقات الجزائرية مع كل قطر فقد تباينت الإستراتيجية المتبعة من أجل خدمة الإستراتيجية الثورية فضلا على خدمة مشروع وحدة المغرب العربي الذي تكرس في مؤتمر طنجة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الوثائق الارشيفية:

. تقارير دباغين المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة والمؤرخ في 5جانفي 1960.**A**.**N**.**A**،CNRA ، microfiche C012

. تقرير فرحات عباس المقدم لمجلس الحكومة الجزائرية المؤقتة حول مهمته في المغرب والمؤرخ في 11 جويلية 1961 **A**.**N**.**A**. :GPRA ; B 3 DOS 3_3

. تقرير برنامج السياسة الدولية وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 . 1960) : **A**.**N**.**A**. CNRA : microfiche C008

. وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959_1960، انظر تقرير السياسة العامة **A**.**N**.**A**. CNRA Microfiche C007

. تقرير عبد الحميد مهري المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية1960.1959 CNRA **A**.**N**.**A**. Microfiche C002

. تقرير وزارة الداخلية المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959 . CNRA **A**.**N**.**A**. Microfiche C0 11

. تقرير وزارة الداخلية حول تنظيم فدراليات جبهة التحرير الوطني السابق CNRA **A**.**N**.**A**. Microfiche C011

. تقرير فرحات عباس حول زيارة وفد الحكومة إلى المغرب مؤرخ في 11 جويلية 1961، **A**.**N**.**A**. :GPRA ; B3: DOS 3-3

. مذكرة جبهة التحرير الوطني حول الصحراء، مؤرخة في جوان 1961، ، DOS, B 182 ، **A**.**N**.**A** .GPRA،

. تقرير اللجنة العسكرية لإعداد استراتيجية جيش التحرير الوطني ، ; GPRA **A**.**N**.**A**. microfiche 23

ثانيا : الشهادات

شهادة الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث، الجزائر 16 مارس 2006 .

شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث الجزائر العاصمة، 7 أوت 2005.

ثالثا : الكتب المصدرية

. الجنيدي خليفة وآخرون : حوار حول الثورة، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ج2

. الطاهر سعيداني : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001،

. المهدي ابن بركة : **الاختيار الثوري في المغرب** ، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1966

. محمد الصالح الصديق : دورالشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر،ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000

. وزارة الإعلام والثقافة (الجزائر):): النصوص الأساسية لجبهة التحريرالوطني 1962.1954، طبع وزارة الاعلام والثقافة، الجزائر،1979

Mohammed HARBI : Les Archives de la revolution Algerienne ،ed، jeune Afrique ،Paris، 1981

Ferhat ABBAS ; Autopsie d'une guerre، L'Aurore ،ed garnier freres، paris، 1981

رابعا: الصحف المصدرية:

المجاهد عدد 10 (5سبتمبر 1957)

المجاهد ، ع 38 (28 أوت 1958) .

المجاهد ، ع 75 (22 أوت 1960) .

خامسا: الكتب المراجعية:

. محمد العربي الزبيري:**تاريخ الجزائر المعاصر (1942 . 1992)**، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000

. محمد حربي : جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية – دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983

. محمد الميلي : مواقف جزائرية، ط1، م و ك، الجزائر، 1984،

. محمد الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983،

سادسا : الرسائل الجامعية:

. احمد ابن فليس :**السياسة الخارجية للجمهورية الجزائرية المؤقتة** : رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1986

. مقلاتي عبد الله: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية** 1954 . 1962، ماجستير، جامعة قسنطينة، 2001

سابعا: المقالات:

. إسماعيل العربي: مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة المؤقتة ، مجلة **الباحث** تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، الجزائر، ع4 (نوفمبر 1986) .

. بويحي سالم: العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من 1946 إلى 1959 **المجلة التاريخية المغربية**، تونس ،العدد 43. 44 (نوفمبر 1984)

. يحي بوعزيز : دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني ،مجلة **الثقافة** ، ع 83 (سبتمبر . اكتوبر 1984)